التأريخ عند المحدثين
أهميته، نشأته، وأثره

بكر محمود علو مهدي السامرائي
جامعة تكريت / كلية الزراعة
مكتب المعاون الإداري

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فلا يخفى على أحد ما للسنة النبوية من مكانة رفيعة، ومنزلة عالية في شرع الله تعالى، فهي تسير مع كتاب الله عز وجل في تفسير معانيه، وبيان مجمله، وتخصيص عامه، وباعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، فإنها تنفرد بسَنِّ تشريعات وأحكام لم ترد في كتاب الحق تبارك وتعالى، ولا شك في ذلك لأنها وحي من عند الله تعالى "**وما يَنْطِقُ عَنِ الهَوى إنْ هُوَ إلاَّ وَحْيٌ يوحى**" لذا كان لعلوم الحديث منزلة عظيمة شريفة لارتباطه بالحديث النبوي، فأقام لها الحق تبارك وتعالى رجالاً يحفظونها من عهد الصحابة والتابعين ومَن تبعهم، فعكفوا على حفظها تدويناً، وبيان صحيحها من سقيمها، وعرفوا عن حال رواتها، وطبقاتهم، وأحوالهم في الحفظ والاختلاط، والبلاد التي رحلوا إليها، وأخذوا عن شيوخها الأحاديث، وكان مصدرهم الرئيسي في ذلك كله معرفة تأريخ الرواة وموطنهم حيث أنهم تتبعوهم في مختلف حياتهم، ومن هنا تأتي أهمية علم التأريخ عند المحدثين للوقوف بهم على تمييز الأحاديث الصحيحة من السقيمة والاطلاع على الكذابين وتزويرهم. والذي اخترناه ليكون موضوع بحثنا.

وقد قسمناه إلى مبحثين تناولنا في الأول: التأريخ وأثره في الحديث النبوي، وفيه توضيح لمفهوم التأريخ وتحديد اللقاء واتصال المحدثين، وأثر الرحلة العلمية في تمحيص الأحاديث.

وخصصنا المبحث الثاني: للحكم على الأحاديث وأسانيدها وذلك بالوقوف على أحوال الرواة وتواريخهم.

راجين في هذا البحث أن نبلغ به النفع وما أهدفنا إليه في ميدان هذا العلم الشريف، وأن نسهم به لفائدة علمية مع جمع متناثر لهذا الفن.

والحمد لله رب العالمين.

المبحث الأول
التأريخ وأثره في الحديث النبوي

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، خصصنا المطلب الأول منه لمفهوم التأريخ، وموضوعه وفائدته، وأسباب وضعه عند المسلمين، والعلاقة بينه وبين الحديث النبوي، أما المطلب الثاني نبين فيه اللقاء واتصال المحدثين وبيان للرحلة العلمية وتأريخ رحلات بعض أئمة الحديث.

المطلب الأول

نبين في هذا المطلب مفهوم التأريخ في اللغة والاصطلاح والعلاقة بين التأريخ والحديث النبوي الشريف وقد خصصنا لكلٍ منها فرعٍ مستقل.

- **مفهوم التأريخ:**

التأريخ في اللغة يعني: الإعلام بالوقت، يقال: أرخت الكتاب وورخته، أي: بينت وقت كتابته[١].

قال الجوهري: "التأريخ تعريف الوقت، والتوريخ مثله، يقال: أرخت وورخت، وقيل: اشتقاقه من الأرخ بفتح الهمزة، وكسرها وهو صغار الأنثى من بقر الوحش، لأنه شيء حدث كما يحدث الولد. قال أبو منصور الجواليقي في كتابه (المعّرب من كلام

الأعجمي):" يقال أن التأريخ الذي يؤرخه الناس ليس بعربي محضٍ، وإنما أخذه المسلمون عن أهل الكتاب[٢]، وتأريخ المسلمين أرخ من سنة الهجرة، كتب في خلافة عمر (ﷺ)، فصار تأريخاً إلى اليوم[٣].

واصطلاحاً: عرفه السخاوي بأنهُ: التعريف بالوقت الذي تضبط به الأحوال من مولد الرواة، والأئمة، ووفاة، وعقل، وبدن، ورحلة، وحج، وحفظ، وضبط، وتوثيق وتجريح[٤].

ففي تعريف السخاوي، حدده بمولد الرواة، ووفاتهم، ورحلاتهم، وحفظهم، وعند الكافيجي يحدده بأحوال الزمان وما يتعلق به، فالتأريخ إذن يحدد من خلال مواليد الرواة ووفياتهم والأحوال والأزمنة التي كانوا عليها وعاشوا فيها[٥].

- **موضوعه وفائدته:**

وأما موضوعه فالإنسان والزمان، ومسائله أحوالهما المفصلة للجزئيات تحت دائرة الأحوال العارضة الموجودة للإنسان وفي الزمان[٦]، " فهو من عزيز المذهب، جمٌّ الفوائد شريف الغاية إذ هو يوقفنا على أحوال الماضين من الأمم في أخلاقهم، والأنبياء في مسيرتهم، والملوك في دولهم وسياستهم، حتى تتم فائدة الاقتداء في ذلك لمن يرومه أحوال الدين والدنيا فهو محتاج إلى مآخذ متعددة ومعارف متنوعة، وحُسْنُ نظر، وتثبت يُفضيان بصاحبها إلى الحق وينكبان به عن المزلات والمغالط"[٧].

وأما طاش كبرى زاده صاحب (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) فيقول عن موضوع علم التأريخ وفائدته: "معرفة أحوال الأشخاص الماضية من الأنبياء، والأولياء، والعلماء، والحكماء، والشعراء، والملوك، والسلاطين، وغيرهم. والغرض منه الوقوف على أحوال الماضين والعبرة بتلك الأحوال والتنصح بها، وحصول ملكة التجارب بالوقوف على تقلبات الزمن ليحترز عن أمثال ما نقل عن المضار، ويستجلب نظائرها من المنافع "[٨].

وهذا العلم كما قيل:" عُمْرٌ آخر للناظرين، والانتفاع في مصره بمنافع تحصل للمسافرين "[٩].

● **أسباب وضع التأريخ عند المسلمين:**

لم يكن للعرب قبل الإسلام تقويم تاريخي ثابت، وكان عرب اليمن يؤرخون بالأحداث الجسام التي كانت بلادهم مسرحاً لها، أو بمدة حكم بعض ملوكهم المهمين. واستمر الحال على هذا المنوال على اتفاق موحَّد لدى تأسيس الدولة الحميرية الأولى سنة (١١٥ ق.م). أما عرب الشمال فقد أرّخوا من ولادة الرسول (ﷺ) بعام الفيل (٥٧١ م)[١٠]. وروى أبي خيثمة في تأريخه عن ابن سيرين، أن رجلاً من المسلمين قدم من اليمن، فقال لعمر بن الخطاب: "رأيت شيئاً باليمن يسمونه التأريخ، يكتبون من عام كذا، وشهر كذا" فقال عمر: "إنّ هذا لحسن. فأرِّخوا". فلما أجمع على أن يؤرخوا شاور. فقال قوم بمبعث النبي (ﷺ)، وقال قوم بمولده، وقال قوم حين خرج مهاجراً من مكة، وقال قائل بالوفاة حين توفي، فقال:" أرِّخوا خروجه من مكة إلى المدينة ". ثم قال:" بأيّ شهر نبدأ فنعيّره أول السنة ؟ " فاختلف فيه القوم. فقال عثمان:" أرِّخوا من المحرم أول السنة، وهو شهر حرام، وهو أول الشهور في العدة، وهو منصرف الناس عن الحج" فعيّروا أول السنة المحرم، وكان ذلك سنة سبعة عشر للهجرة[١١].

وترجيح الصحابة لهجرة الرسول (ﷺ) وتعيينه بداية العام الهجري، لأن المولد والمبعث لا يخلو واحد منهما من النزاع في تعيينه، وأما وقت الوفاة فأعرضوا عنه لما يوقع تذكره من الأسف عليه. فانحصر في الهجرة، وإنما أخرّوه من ربيع الأول إلى المحرم، لأن ابتداء العزم على الهجرة كان في المحرم، إذ بيعة العقبة الثانية كانت في أثناء ذي الحجة وهي مقدمة الهجرة، فكان أول هلال استهل بعد البيعة والعزم على الهجرة هلال المحرم، فناسب أن يُجعل مبتدأ[١٢].

واشتدت الحاجة لوضع التاريخ لمعرفة الآجال وحلولها، وانعقاد العِدَد، وأوقات التعاليق، ووفيات الشيوخ ومواليدهم والرواة عنهم، فيعرف بذلك كذب الكاذبين، وصدق الصادقين[١٣].

فكان من أهم أسباب وضع التأريخ عند المسلمين، ليقفوا على حقيقة الأخبار والأحداث عبر الزمان، ويستشهد له بقوله تعالى:" يآ أَيُها الذين آمَنُوا إذا تَدايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إلى أَجَلٍ مُسمى فأكْتُبوه"[١٤]، فندبت الآية الكريمة إلى استحباب كتابة ما بين المتداينين إلى

الأجل الذي تم التعاقد عليه، لما في التوثيق من حفظٍ للحقوق، وضمانها عند الرجوع إليها.

● **العلاقة بين التأريخ والحديث النبوي:**

إن علم الحديث والسُنّة يهدف إلى دراسة أقوال النبي (ﷺ)، وأفعاله وتقريراته، وكان الاعتماد في ذلك أولاً على الرواية الشفهية، وإذا كان الحديث قد كتب في القرن الأول الهجري، فإنه لم يدّون تدويناً صحيحاً، دقيقاً، شاملاً، إلاّ في القرنين الثاني والثالث الهجريين. كذلك كان علم التأريخ عند المسلمين يهدف في البداية إلى دراسة سيرة الرسول (ﷺ) وأخبار الغزوات، والجهاد، ومآثر الصحابة، والجماعة، وكان الاعتماد فيه أيضاً على الرواية الشفهية قبل كل شيء. وهكذا نجد أنّ علم التأريخ لم يكن يختلف في بدايته عن طبيعة علم الحديث إلاّ في هدف كل منهما، ونوع الروايات التي يُعنى بها.

فالمحدثون يعنون في المقام الأول بالروايات التي تقرر المبادئ والتشريعات وأمور العقيدة، ويسجلون أقوال الرسول (ﷺ) في كل المناسبات، بينما يعنى المؤرخون بالروايات التي تتجه إلى سرد الحوادث فالحديث رواية ودراية، والتأريخ عند المسلمين رواية ودراية أيضاً. واشتراكهما في المصادر والمناهج، وأن كل جيل كان يأخذ عن الجيل الذي سبقه وأن المتن في الرواية كان مسبوقاً بالسند(١٥).

ولم يعتمد المؤرخون سوى الروايات المنقولة بواسطة رواة صادقين على اعتبار أن الصادق لا يقول إلاّ صدقاً. وللوقوف من أمانة الرواة لجؤوا إلى نفس الوسائل التي لجأ إليها علماء الحديث، في تجريح وتعديل رواة أحاديث رسول الله (ﷺ). يثبتون أسماء الرواة المتسلسلين الذين نقلوا عنهم الخبر. وقد يثبت المؤرخون أسانيدهم كاملة بذكرهم الرواة الذين نقلوا عنهم فيكون سندهم متصلاً، كما يجوز لهم ألاّ يوردوا سوى آخر راوٍ للخبر الذي أوردوهُ فيكون سندهم مقطوعاً(١٦).

وكذلك اهتم المؤرِّخون بالرواة وتعيين درجاتهم كما في رواة الحديث فهناك راوٍ لا تقبل روايته وآخر ضعيف الرواية مجهول المكانة، وثالث هو أولاهم في سماع روايته، ولكنه على هذا يظل موضوعاً للنظر، والاختبار، وإسقاط رواية من لا يعتمد عليه. فلا بد

للمؤرِّخ، من متابعة البحث والتنقيب للوصول إلى طمأنينة العقل وسلامة الاستنتاج. وعليه أولاً أن يبتعد عن الروايات التي انفرد بها راوٍ واحد[١٧]. وهذه نقطة أخرى تربط بين التأريخ والحديث النبوي، وأقدم المصادر التي تجمع بين الحديث النبوي والتأريخ هي كتب المغازي والسير التي نشأت في المدينة المنورة والتي عاش فيها أصحاب الرسول (ﷺ) وشاهدوه، وسمعوا أحاديثه ورددوها، وعلموا ما فيها من أمور تتصل بالتأريخ وعناصره، وحركته، وأبعاده، وانتشرت هذه الكتب في القرن الثاني الهجري[١٨].

وكانت الأحاديث التي جمعها الزهري (ت ١٢٤هـ) أساساً لكتب ألفها في المغازي من قِبَلْ ثلاثة من تلاميذه هم: موسى بن عقبة (١٤١هـ) ومعمر بن راشد اليماني (١٥٠هـ)، ومحمد بن إسحاق (١٥١هـ)[١٩].

ولم يجد المؤرخون المحدثون الذين اهتموا باستخلاص سيرة الرسول (ﷺ) كبير عناء في قصر اهتمامهم على الأحاديث المتعلقة بسيرة الرسول (ﷺ) ومغازيه، وذلك لأن علماء الحديث كانوا مهدوا الطريق أمامهم وعبّدوها أثناء قيامهم بدراسة أحاديث الرسول (ﷺ) وتبويبها، وتنسيقها وتصنيفها، فإن هؤلاء العلماء انتقوا طائفة من الأحاديث جمعوها في باب واحد، دعوه باب المغازي والسير، أدمجوا فيه جميع الأحاديث الموثوق بصحتها والتي يمكن للمؤرخ الاعتماد عليها في دراسته[٢٠].

المطلب الثاني

أثر الرحلة العلمية واللقاء بين المحدثين في ضبط الحديث

لا يخفى على أحد ماللرحلة العلمية في طلب الحديث النبوي واللقاء بين المحدثين واتصالهم من أثر في ضبط الأحاديث، وتمييز صحيحها من سقيمها، والوقوف على أوقات أخذ الرواة الحديث من شيوخهم، والبلاد التي قصدوها في رحلاتهم لطلب الحديث النبوي من علمائها، وتأريخ دخولهم لتلك البلاد. وعلى هذا سنخصص في هذا المطلب الكلام عن تحديد اللقاء واتصال المحدِّثين، وأثر الرحلة العلمية في تمحيص الأحاديث، وتأريخ رحلات بعض أئمة الحديث.

- **تحديد اللقاء واتصال المُحّدثين:**

تكلم الناس على تأريخ الرواة، ورحلاتهم، ومواطنهم، وأبانوا عن مواليدهم، ووفياتهم، وكثير من أحوالهم، مما له أثر في توهينهم، أو تقويتهم، فميّزوا أوقات ضبطهم وانتباههم من أوقات غفلتهم أو اختلاطهم، وكشفوا عن كل ذلك بما لا يدعُ مجالاً للريب، فتراهم يقولون مثلاً:" فلان ولد عام كذا، وسمع وعمره كذا، وارتحل إلى البلد الفلاني في وقت كذا، وسمع من الشيخ الفلاني والتقى بفلان، ولم يلتق بفلان، وإننا لنلمح من أقوالهم هذه الفائدة الكبرى التي يفيدها هذا الفن من فنون الحديث، ولقد وفّاه علماء الحديث حقه لما يترتب عليه من اتصال الحديث وقوته وضعفه إلى غير ذلك[٢١]. ومن هذا ما استشكله بعض الحفاظ من رواية يونس بن محمد المزِّي:" لعله لقيه في الحج، ثم قال: بل في بغداد حين دخول الليث لها في الرسيلة[٢٢].

ومن الغريب ذكر الخطيب عبدالملك بن حبيب في الرواة عن مالك مع كونه لم يرحل إلاّ بعد موته بنحو من ثلاثين سنة، بل إنما ولد بعده، وكذا خلط ابن النجار ترجمة محمد بن الجهم السوسي: بمحمد بن الجهم الشامي، وأسند عنه قصة سمعها من المهتدي بالله بن الواثق، أنه حضر عند أبيه وهو خليفة، وهذه غفلة عظيمة، فإن سماع الشامي لهذه القصة بعد موت السوسي بنحو ثلاثين سنة، ومت الواثق والد المهتدي كان بعد وفاة السوسي بنحو من عشرين سنة[٢٣].

ولما خطأ المزِي، نقل الحافظ عبدالغني في الكمال، أنّ جابراً بن نوح الحماني مات سنة ثلاث ومائتينم، وقال:" بل سنة ثلاث وثمانين ومائة " ردّه الكمال بن همام وقال: أنه من أعجب ما وقع للمزِّي في كتابه من الخطأ، وأيدّه بقول الزهري وأحمد بن حنبل ممن روى عن الحماني:" أنه لم يرحل إلاّ بعد سنة ست وثمانين، وكذلك من الرواة عنه أحمد بن بديل القاضي، ومحمد بن طريف البجلي، وهما لم يسمعا إلاّ بعد التسعين، وبهذا كله يترجح قول صاحب "الكمال" الحافظ عبدالغني[٢٤].

وقد أرّخوا وفاة مجمع بن يعقوب بن مجمع بن يزيد بن جارية الأنصاري سنة ستين ومائة: فتوقف الذهبي في ذلك، لأن قتيبة ممن روى عنه، ورحلته إنما كانت بعد السبعين ومائة، ولكنه يحتاج إلى تحرير رواية قتيبة عنه[٢٥].

- **الرحلة العلمية وأثرها في تمحيص الأحاديث:**

بعد اتساع الفتوح الإسلامية وما تبع ذلك من تفوق الصحابة في الأمصار المتباعدة ينشرون دين الله تعالى، وأحاديث رسول الله (ﷺ) وأن الصحابة لم يكونوا على درجة واحدة في حفظ الحديث، وجمع السنن، بل كانوا مختلفين اختلافاً كبيراً، فكان عند بعضهم الحديث وعند البعض الحديثين، وكلهم عدول.

فقد حدّث النبي (ﷺ) قوماً بما لم يحدث به آخرين، ووقع من الحوادث أمام قوم ما لم يطلع عليه آخرون، لهذا فقد تناثرت الأحاديث في الأمصار تبعاً لتفرق الصحابة في البلدان والأحاديث لا غنى عنها في فهم القرآن الكريم والتفقه في أحكام الدين، فالقرآن الكريم جمع على عهد عثمان بن عفان (رضي الله عنه)، ووزعت المصاحف على الأقطار، وحفظه المسلمون لا يختلفون فيه، أما السُنّة فلم تدّون إلاّ في نهاية القرن الأول الهجري وبداية القرن الثاني للهجرة[٢٦].

ونضراً لشيوع الابتداع ومت كثير من الصحابة في الحروب وغيرها، قلَّ الضبط لضعف ملكة الحفظ، دعت الحاجة إلى تدوين الحديث، ولم يكن أمام العلماء سوى باب واحد يطرقونه مهما كلفهم من الأموال والأنفس، وذلك هو الرحلة من قطر إلى قطر.

فشمر الصحابة والتابعين، بل وأتباع التابعين عن ساعد الجد، وجابوا البلاد شرقاً وغرباً مستعذبين كل مُرٍّ وصعب، في سبيل الحصول على حديث رسول الله (ﷺ) ولا شك في أن الرحلة إلى العلماء، والتقاء الحفاظ بعضهم ببعض طريق عظيم في تثقيف العقول وتنقيح العلوم، وتمحيص المحفوظ من الحديث، وبها يقف الراوي بنفسه على سيرة الرواة، في بلدانهم، ويعلم قوتهم من ضعفهم، فضلاً عن الاستزادة من الحديث، وحفظ ما لم يكن موجوداً عند علماء بلده وأهل مصره[٢٧]. فضلاً عما في الرحلة في طلب العلم من الفوائد الجمّة، واكتساب للمعارف، والفضائل وحصول للملكات.

يقول العلاّمة ابن خلدون في مقدمته:" إن البشر يأخذون معارفهم، وأخلاقهم، وما ينتحلونه من المذاهب والفضائل:" تارةً علماً وتعليماً وإلقاءً، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة، إلاّ أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً، وأقوى رسوخاً فالرحلة لا بد منها لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء الشيوخ، ومباشرة الرجال[٢٨].

وأدت الرحلة في طلب الحديث إلى شيوع رواية الحديث بين العلماء في الأقطار المختلفة، فبعد أن كان المصري مثلاً يتحمل الحديث ويرويه عن عبدالله بن عمرو بن العاص، وغيره ممن نزل مصر، أصبح يروي الحديث عن معاذ بن جبل وأبي الدرداء، وأبي موسى، وابن عباس، وجابر بن عبدالله (ﷺ) وبعد أن كان الحديث يقع له من طريق واحد، أصبح يرويه من عدة طرق، وأصبحت كل البلدان تتمتع برواية الحديث وتعمل به في أحكامها، وقضاياها وعباداتها، ومعاملاتها، وكل ذلك بفضل ارتحال العلماء من بلد إلى بلد[٢٩].

- **تأريخ رحلات بعض أئمة الحديث:**

كانت الرحلة العلمية سُنّة العلماء من عهد رسول الله (ﷺ) وعهد الخلفاء الراشدين (رضوان الله عليهم) ومَن بعدهم من التابعين وأتباعهم، لجمع وتدوين وحفظ السُنّة من الضياع باعتبارها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي. وقد بذل العلماء سنوات من حياتهم يرتحلون من بلد إلى بلد لطلب الحديث من علمائها، والوقوف بأنفسهم على حال الرواة ونقلهم للرواية. ولكي يتبين لنا شيء من رحلاتهم وحرصهم على السُنّة تلقياً وأداءً نورد

موجزاً لرحلة الإمام البخاري (رحمة الله تعالى عليه): فقد حُبب إليه العلم منذ نشأته، فبدأ بطلب الحديث وحفظه وهو صبي[٣٠]، فحفظ حديث بلده، ثم قرأ كتب ابن المبارك وقد طعن في السادسة عشر، فرحل في هذه السن إلى الحجاز، أي سنة (٢١٠هـ) ومكث ست سنوات يطلب الحديث في الحجاز، ثم تنقل بعدها في البلدان، فدخل الشام، ومصر والجزيرة، وبلاد العراق، وكتب عن شيوخ تلك البلاد حتى كثر عددهم[٣١].

وعلى دأبه سار تلميذه الإمام الترمذي، فبعد أن شبَّ عن الطوق بدأ بطلب العلم من شيوخ بلدته وشيوخ خراسان، كإسحاق بن راهويه نزيل نيسابور ومحمد بن عمرو السواق، وما لبث أن رحل إلى العراق، فسمع من شيوخ الحديث وحفاظه، ثم دخل الحجاز فسمع من علمائه، ورحل إلى غير ذلك من البلاد، ويروي عن علماء مصر، والشام بالواسطة، لأنه لم يدخلهما بسبب اضطراب الأحوال والفتن، ولم يدخل بغداد أيضاً[٣٢].

والذي يدلنا علينا الاستقراء أن الترمذي بدأ طلبه للعلم، ورحلته حوالي سنة (٢٣٥هـ) وقد جاوز العشرين من عمره، لأننا نجده روى بالواسطة عن شيوخ توفوا قبل هذا التأريخ: كعلي بن المديني المتوفي بسامراء (٢٣٤هـ)، ومحمد بن عبدالله بن نمير الكوفي (ت ٢٣٤هـ). وأقدم شيوخه وفاة محمد بن عمرو السواق، ثم محمود بن غيلان من مرو (ت ٢٣٩هـ)، ثم قتيبة بن سعيد المدني (ت ٢٤٠هـ)، مما يدل على أن تلقيه العلم ورحلته كان في حوالي سنة (٢٣٥هـ)، ويظهر لنا أنه عاد إلى بلاد خراسان قبل (٢٥٠هـ)[٣٣].

ولقي الإمام البخاري في المدة التي استقر فيها بنيسابور، حيث عاد من رحلاته وقد اكتمل له التقدم، وصنف تصانيفه وشدّت إليه الرحال، فأقام بنيسابور خمس سنوات من سنة خمسين إلى سنة خمسة وخمسين يحدِّث فيها على الدوام فوجد الترمذي فيه أمنيته، فأكب يناظره ويباحثه في علل الحديث، والجرح والتعديل، والكلام في الرجال والتأريخ[٣٤].

نستدل من خلال تتبع سَيْر رحلته أنها استغرقت خمسة عشر سنة أو جاوزتها بقليل، طاف خلالها البلاد وتلقى عن شيوخها العلم الكثير فيما يخص الحديث وفنونه.

المبحث الثاني

الحكم على الأحاديث وأسانيدها بالوقوف على أحوال الرواة وتواريخهم

عرضنا الكلام في المبحث الأول عن أهمية الرحلة العلمية في شيوع الحديث بين العلماء في الأمصار المختلفة. وكيف أن الراوي أصبح يروي الحديث من عدة طرق، للُقيّه العلماء الذين دخلوا بلادهم. وأدّت الرحلة رغم أهميتها إلى ظهور رجال يدّعون رواية وسماع الحديث عن علماء لم يلتقوا بهم، أو أنهم لم يدخلوا بلادهم فشاع بذلك الكذب والتدليس، وانقطاع أسانيد كثير من الأحاديث، لذا سنتطرق في المطلب الأول من هذا المبحث للكلام عن تتبع الكذبة والاطلاع على تزويرهم، وكيفية التحقق من اتصال السند، والاستدلال بالتأريخ على تعليق الحديث وانقطاعه وإرساله. أما المطلب الثاني منه فنخصصه لمعرفة الناسخ والمنسوخ، وما يقبل من أحاديث الثقات ممن أدركهم الاختلاط.

المطلب الأول

نتتبع فيه الكذبة والاطلاع على تزويرهم في الأحاديث، والتحقق من اتصال السند، والاستدلال بالتاريخ على الحديث المعلق والمنقطع والمرسل، مبينين كلاً منها في فرعٍ مستقلٍ.

- **تتبع الكذبة والاطلاع على تزويرهم:**

مما هو معروف عن الصحابة والتابعين ومن تبعهم من معرفة الرواة معرفة تمكنهم من الحكم بصدقهم أو كذبهم، حتى يتمكنوا من تمييز الحديث الصحيح من المكذوب، لذلك درسوا حياة الرواة وتاريخهم، وتتبعوهم في مخلف حياتهم، وعرفوا جميع أحوالهم. وكثيراً ما حكم العلماء على رواة الحديث بالكذب وعلى أحاديث بالوضع، بسبب اطلاعهم على تواريخهم، وأنهم لم يلتقوا بمن حدّثوا عنه، بل ولدوا بعد موتهم بسنين طوال[٣٥]. سأل إسماعيل بن عاش رجلاً:" أيُّ سنة كتبت عن خالد بن معدان ؟ فقال:" سنة ثلاثة عشرة ومائة. فقال:" أنت تزعم أنك سمعت منه بعد موته بسبع سنين !، فإنه مات سنة ست ومائة !، وقيل: خمس، وقيل: أربع، وقيل: ثلاث، وقيل ثمان "[٣٦].

وكان الإمام سفيان الثوري شديداً على الكذابين، لا يتوانى عن إظهار عيوبهم، وكان يقول:" لما استعمل الرواة الكذب، استعملنا لهم التأريخ "، وفي هذا يقول ابن أبي غنّية:" ما رأيت رجلاً أصفق وجهاً في ذات الله من سفيان الثوري (رحمه الله) وحدّث حماد المالكي – وكان كذاباً – حديثاً فجاءهُ عمرو الأنماطي وقال له والله لا تفارقني حتى استعدي عليك، فأقرّ أنه لم يسمعه من الحسن، وحلف لا يحدث به، قال:" فكتبت عليه كتاباً وأشهدتُ عليه شهوداً "[٣٧].

وقال حفص بن غياث:" إذا اتهمتهم الشيخ فحاسبوه بالسنين " يعني سِنّهُ وسنّ من كتب عنه، وقال حسان بن يزيد:" لم نستعن على الكذابين بمثل التأريخ، نقول للشيخ: سنة كم ولدت، فإذا أقرَّ بمولده عرفنا صدقه من كذبه "[٣٨] ومن أدلتهم على وضع الحديث ادعاء أحد رواته أنه أدرك من العمر فوق ما جرت سُنّة الله تعالى في خلقه، حتى لقي من تقدم بزمن بعيد، وتلقى عنه ذلك كالأحاديث التي رواها " رتن الهندي " مدعياً أنه لقي النبي (ﷺ) وهو لم يظهر إلاّ بعد ستمائة سنة من الهجرة !، فإن بعض الجهال يزعم أنه اجتمع بالنبي (ﷺ) " وسمع منه، ودعا له النبي (ﷺ) بقوله " عمرّك الله "، فهذا ليس له أصل عند أئمة الحديث إذ أنه لم يعش أحد من الصحابة ممن لقي (ﷺ)[٣٩].

ومن علامات كذب الحديث أن أمراً تتوفر الدواعي على كذبه عند نقله أو يصرح الحديث بأن الواقعة حصلت في مشهد عظيم من الصحابة ثم لا يشتهر، ولا يرويه إلاّ عدد قليل، ومن ذلك ما يدعيه بعض الشيعة أن النبي (ﷺ) أعطى علياً الخلافة في غدير خم حين رجوعه من حجة الوداع بحضرة جمٍّ أكثر من مئة ألف صحابي[٤٠]. وروى سهيل بن ذكوان أبو السندي عن عائشة، وزعم أنه لقيها بواسط، وهكا يكون الكذب فموت عائشة كان قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهرٍ ![٤١].

وطالما كان التأريخ طريقاً للاطلاع على التزوير في المكاتيب ونحوها، ومن ذلك أظهر اليهود كتاباً وادّعوا أنه كتاب رسول الله (ﷺ) بإسقاطه الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة (رضوان الله عليهم) وذكروا أن خط علي بن أبي طالب فيه، وحمل الكتاب في سنة سبع وأربعين وأربعمائة إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي وزير القائم، عرضه على الحافظ الحجة أبي بكر الخطيب، فتأمله ثم قال:" هذا مزوّر " فقيل: من أين

لك هذا ؟ قال:" فيه شهادة معاوية وهو إنما أسلم عام الفتح وفتح خيبر كان في سنة سبع !، وفيه شهادة سعد بن معاذ وهو قد مات يوم بني قريظة قبل فتح خيبر بسنتين ! " فاستحسن ذلك منه، واعتمده، وأمضاه، ولم يجز اليهود على ما في الكتاب لظهور تزويره(٤٢).

وروى مسلم في مقدمة صحيحه أن المعلى بن عرفان قال:" حدثنا أبو وائل، قال:" خرج علينا ابن مسعود بصفين. قال أبو نعيم – يعني الفضل بن دكين – حاكيه عن ابن مسعود – أتراه بُعث بعد الموت ! وذلك لأن ابن مسعود توفي سنة (٣٢هـ) قبل انقضاء خلافة عثمان بن عفان بثلاث سنين، وصفين كانت في خلافة علي (ﷺ) بعد ذلك(٤٣).

وذكر أبو حازم في مجلس الرشيد حديثاً بحضرة الزهري، فقال الزهري:" لا أعرف هذا الحديث، فقال:" أحفظت حديث رسول الله (ﷺ) ؟ فقال: (لا) قال:"فنصفه؟" قال:" أرجو، قال:" اجعل هذا من النصف الآخر ". فهذه الحادثة غير صحيحة لأن الزهري توفي سنة (١٢٤هـ)، وولد الرشيد سنة (١٤٨هـ) وعلى ذلك فالخبر غير صحيح(٤٤).

● **التحقق من اتصال السند:**

الإسناد خصيصة فاضلة من خصائص هذه الأمة لم يؤتها أمة قبلها، بجانب الإعراب والأنساب، أكرمت بها الأمة العربية، وتفضلت بها عن باقي الأمم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية (رحمه الله تعالى):" والإسناد من خصائص هذه الأمة عند رواية الأخبار بالسند، بل تعدّت إلى الإسلام من خصائص أهل السُنّة ".

ولم تقف هذه الأمة عند رواية الأخبار بالسند، بل تعدّت إلى ما هو أبعد وأكثر شمولية، ويتمثل ذلك في معرفة الرواة وأحوالهم وما يتعلق بهم معرفة دقيقة، تبدأ مع الراوي من ولادته ثم معرفة شيوخه وكيفية تلقيه عنهم، ومعرفة تلاميذه على وجه التحديد ومعرفة حاله جرحاً وتعديلاً، وحصر مروياته ثم تمييز خطئه من صوابه، ثم ملاحظة حاله باستمرار إلى وفاته(٤٥).

وأهمية السند فيه عليه غير واحد من أهل العلم وأئمة الحديث، فقال محمد بن سيرين:" أن هذا العلم (الحديث) دينٌ، فانظروا عمن تأخذون دينكم "[٤٦].

فلا بد عند الأخذ بالحديث النظر في سلسلة رواته والوقوف على اتصاله، ومعرفة أحوالهم، وولادتهم ووفياتهم، حتى يتبين لنا اتصاله من انقطاعه، ولأن اتصال الحديث شرط لصحته، فيجب ذكر الطرق الموصلة إلى معرفته، ويتحقق ذلك بأحد أمور منها:-

(١) العلم بمعاصرة التلميذ للشيخ، أو المعاصرة مع اللقاء بينهما، أو اللقاء مع السماع منه على اختلاف بين أهل العلم في هذه المسألة على ما هو معلوم في موضعه، وأصح الأقوال الذي عليه الجمهور أنه يشترط اللقاء بينهما، فإذا لم يتعاصروا، أو علم عدم اللقاء بينهما حمل روايته عنه بأي وجه كانت على الانقطاع[٤٧].

(٢) النظر إلى صيغ الأداء، كقولهم ((حدثني)) أ، ((حدثنا))، أو ((سمعت)) أو ((سمعنا)) أو ((أخبرني)) أو ((أخبرنا)) أو ((قريْ عليه وأنا أسمع))، وغيرها من يصغ نقل الحديث من الشيخ للتلميذ وهذه الصيغ تفيد اتصال السند، وأكد العلماء أن أجود أنواع المسلسلات ما تسلسل بإحدى الصيغ المفيدة اتصال السند[٤٨]. قال ابن الصلاح:" وخيرها (أي المسلسلات) ما كان فيه دلالة على اتصال السند وعدم التدليس[٤٩]، والمراد بعدم التدليس أن يأتي الراوي بما يوهم السماع في نقله للحديث، وأحياناً قد يتأول الراوي الصيغة على غير معناها كالحسن البصري فإنه كما قال البزاز:" سمع الحسن البصري من جماعة من الصحابة وعن آخرين لم يدركهم، وكان يتأول فيقول:" حدثنا، وخطبنا يعني قومه الذين حدثوه، وخطبوا بالبصرة "[٥٠].

ومنها قول طاووس:" قدم علينا معاذ بن جبل اليمن، وطاووس لم يدرك معاذاً، وإنما أراد قدم بلدنا "[٥١].

ومثل تلك الصيغ في إفادة اتصال السند ((عن)) و ((أن)) و ((قال)) بشرط تحقق اللقاء بينهما، ويكون الراوي المستخدم لهما غير مدلس، ولا معروف بالإرسال الخفي.

إن معرفة الرواة الدقيقة وما يتصل بهم، كل ذلك له دور مهم في معرفة اتصال السند من عدمه ولهذا قال الثوري:" لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التأريخ "وكذلك قول حفص بن غياث:" إذا اتهمتم الشيخ فحاسبوه بالسنين "[٥٢].

● **الاستدلال بالتأريخ على تعليق الحديث وانقطاعه وإرساله:**

وضع علماء الإسلام، وجها بذة فن الحديث قواعد لمعرفة هذه الفنون من الحديث النبوي، وبيان صحتها والحكم عليها، فوضعوا لكل واحد منها تعريفاً، شاملاً، مبيناً لحكمها، وهي كالآتي:-

الحديث المعلّق:" أن يحذف من أول السند واحد فأكثر "، وكأنه مأخوذ من تعليق الجدار لقطع الاتصال، واستعمله بعضهم في (حذف كل الإسناد)، كقوله: قال رسول الله (ﷺ)، أو قال ابن عباس[٥٣]، والمعلّق ما سقط من مبتدأ إسناده راوٍ فأكثر ولو إلى النبي (ﷺ) أي لو حذف الراوي جميع السند وأسند الحديث بنفسه إلى النبي (ﷺ) لكان حديثه معلّقاً[٥٤].

وحكمه حكم الصحيح ولم يستعملوه في غير صيغة الجزم كيروى عن فلان، أو يقال عنه، أو يذكر، ويحكى، وخصوا به صيغة الجزم، كقال، وفعل، وأمر، ولم يستعملوه فيما سقط وسط إسناده[٥٥].

ومنه ما يذكر البخاري في ترجمة أبواب صحيحه من الأقوال ناسباً إيّاها إلى النبي (ﷺ) كحديث: قال مالك:" أخبرني زيد ابن أسلم، أن عطاء بن يسار أخبره، أن أبا سعيد الخدري أخبره أنه سمع رسول الله (ﷺ) يقول:" إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفِّر الله عنه كل سيئة كان زلفها، وكان بعد ذلك القصاص، الحسنة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف، والسيئة بمثلها، إلاّ أن يتجاوز الله عنه "[٥٦]. فهذا الإسناد فيه انقطاع بين مالك والبخاري، لأن من المعلوم أن البخاري لم يدرك مالكاً، بل ولد بعد وفاته بنحو عشرين سنة، ولهذا إذا أراد أن يروي الحديث من طريق مالك، يرويه عنه بواسطة، كعبدالله بن يوسف، وغيره من تلاميذ مالك.

أما المنقطع، فهو ما سقط من وسط إسناده راوٍ فأكثر لا على التوالي، وهو نوعان[٥٧]:-

أ. **الانقطاع الظاهر**: ما يدرك فيه بعدم الإدراك بين الشيخ والتلميذ، مثاله:"**حدثنا الإمام أحمد في مسنده، وابن ماجة في سننه كلاهما قال:" حدثنا وكيع، حدثنا القاسم بن الفضل، عن أبي جعفر محمد بن علي عن أم سلمة قالت:" قال رسول الله (ﷺ):" الحج جهاد كل ضعيف "**[٥٨]. **وهذا الإسناد رجاله ثقات إلاّ أنه منقطع لأن محمد بن علي لم يسمع من أم سلمة، لأنه ولد سنة (٥٦هـ)** وقيل (٦٠هـ) وأم سلمة توفيت على الأصح سنة (٦٢هـ) وقيل قبل ذلك، وأنه أدركها مع صغر سنّه حين وفاتها، ويتفق الجميع أن لم يلقها وهذا الانقطاع ظاهر لا يخفى على أحد، لسهولة إدراكه بمجرد النظر في تراجم الرواة.

ب. **الانقطاع (الخفي)**: وهو علم انقطاعه بقرينة أخرى لولاها ما علم أنه منقطع، وهو داخل في باب العلّة، ومن أمثلته ما رواه ابن ماجة في سننه من طريق أبي خالد الأحمر عن محمد بن عجلان عن سعيد عن أبي هريرة قال:" قال رسول الله (ﷺ):" **اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعاء لا يسمع** "[٥٩]، فهذا الحديث ظاهر الاتصال لأنه رواه ثلاثة عن سعيد المقبري، اثنان منهم من أشهر تلاميذه، ومحمد بن عجلان تابعه على هذا الوجه أبو معشر وابن أبي ذئب.

وسعيد المقبري معروف الرواية عن أبي هريرة (رضي الله عنه) وليس معروفاً بالتدليس فروايته بالعنعنة محمولة بالاتصال للرواة الذين نقل عنهم، وإنما قال ذلك لقرينة دلّت عليه وهي وجود رواية سعيد المقبري عن أخيه عباد بن أبي سعيد عن أبي هريرة (رضي الله عنه)[٦٠]. وذكر السيوطي:" أن المنقطع ما لم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعي عن الصحابي كمالك عن ابن عمر، وهذا ما ذهب إليه الفقهاء والخطيب، وابن عبدالبر، وغيرهم من المحدثين "[٦١].

ورواية سعيد المقبري جاءت أيضاً من طرق أخرى متعددة، كما رواها أبو داود في سننه في الصلاة، باب الاستعاذة، وابن ماجة في سننه في الدعاء، باب دعاء رسول الله (ﷺ) عن الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد عن أخيه عباد بن أبي سعيد عن أبي هريرة (ﷺ)[٦٢]. ومما تقدم يتبين أن سعيد المقبري هو الذي أسقط الواسطة بينه وبين أبي هريرة تارة وذكرها تارة أخرى، وهذا الانقطاع لا يدرك بسهولة، بل يحتاج للوقوف على انقطاعه إلى الرجوع إلى أقوال أهل العلم ومقارنة الطرق[٦٣].

أما المرسل فينقسم إلى قسمين:

الأول: الإرسال الظاهر: وهو أن يروي الرجل عمن لم يعاصره بحيث لا يشتبه إرساله على أهل الحديث[٦٤].

الثاني: الإرسال الخفي: وهو الذي يظهر من تعريف ابن الصلاح والنووي، والسيوطي، أنه لا فرق بين الإرسال الخفي، والتدليس، حيث عرّفوه بما يشمل الإرسال الخفي، فالتدليس عند ابن الصلاح هو:" أن يروي عمن لقيه ما لم يسمع منه موهماً أنه سمعه منه، أو عمن عاصره، ولم يلقه موهماً أنه قد لقيه وسمعه منه "[٦٥].

وعلى هذا فالإرسال الخفي والتدليس اسمان على مسمى واحد، لأن إدخال عدم اللقاء في تعريف التدليس يجعلهما شيئاً واحداً، إلاّ أنهم لم يدخلوا في تعريف الإرسال الخفي قيد الإيهام، وكأن الفرق بين النوعين يرجع عندهم إلى نيّة المحدِّث، ولعل كلام الخطيب البغدادي يُفهم منه ذلك لأنه قال:" التدليس متضمن الإرسال لا محالة، من حيث كان المُدَلِّس ممسكاً عن ذكر مَن بينه وبين من دلّس عنه، وإنما يفارق حاله حال المرسل بإيهامِه السماع ممن لم يسمع منه فقط، وهو الموهن لأمره، فوجب كون هذا التدليس متضمناً للإرسال، والإرسال لا يتضمن التدليس، لأنه لا يقتضي إيهام السماع ممن لم يسمع منه، ولهذا لم يذم العلماء مَن أرسل الحديث، وذمّوا مَن دلَّسه "[٦٦].

هذا وقد جعل الحافظ ابن حجر الفارق بين التدليس والإرسال الخفي هو اللقاء، فاكدَّ على ذلك في أكثر من موضع من كتبه، فقال:" والفرق بين التدليس والمرسل الخفي

دقيق حصل تحريره بما ذكرناه، وهو أن التدليس يختص بمن روى عمن عرف لقاؤه إياه، وأما من عاصره ولم يعرف أنه لقيه فهو المرسل الخفي[٦٧] كرواية المخضرمين مثل قيس بن أبي حازم وأبي عثمان الفهدي عن النبي (ﷺ) فهو من قبيل المرسل لا من قبيل التدليس، وإنما سمي هذا مرسلاً خفياً، أنه من رواية المعاصر عمن عاصره، ولم يلتق به في أي مكان، وإنما صار خفياً لأنه المتبادر إلى الذهن سماع المعاصر عمن عاصره، فإثبات عكس ذلك يحتاج إلى الثبات والتدقيق، مثاله:" ما رواه محمد بن سيرين عن ابن عباس (رضي الله عنهما) قال:" ذكر في صدقة الفطر، قال:" صاعاً من بُرٍّ، أو صاعاً من تمرٍ، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من سلت "[٦٨]، وهذا إرسال خفي، لأن محمد بن سيرين قد أدرك من حياة ابن عباس (ﷺ) أكثر من ثلاثين عاماً، لأنه ولد لسنتين بقيتا من خلافة عثمان (ﷺ) أي سنة (٣٣هـ)، وابن عباس توفي سنة (٦٨هـ)، ومع ذلك لم يسمع من ابن عباس (رضي الله عنهما)، شيئاً، كما قال غير واحد من أهل العلم. قال علي بن المديني وابن معين في محمد بن سيرين:" لم يسمع شيئاً كلها يقول:" نبئت عن ابن عباس (رضي الله عنهما) أنما سمعه من عكرمة لقيه أيام المختار بالكوفة "[٦٩].

فلو سمع ابن سيرين من ابن عباس (رضي الله عنهما) ثم أرسل عنه لصار مدلساً، ولا قائل به وصاحب الإرسال غير ملوم به لأنه لم يقصد التعميه ولا إيهام السماع، بخلاف التدليس فإن صاحبه ملوم.

المطلب الثاني

التثبت من تأريخ الحديث وأوقات ضبط الرواة

تطرقنا في المطلب الأول من هذا المبحث إلى الحديث عن الكذابين وكشف زيفهم وتزويرهم الحديث في المكاتيب، وكل ذلك بمعرفة تأريخهم وتأريخ مَن حدّثوا عنهم واستدل العلماء بالتاريخ أيضاً على صحة اتصال السند، وعرفوا الحديث المعلّق من الحديث المتصل، والفرق بين التدليس والإرسال الخفي بمعرفة المعاصرة بين الراوي ومَن روى عنه، واللقاء بينهما. وسنتطرق في هذا المطلب للكلام على الحديث المنسوخ والناسخ له من خلال تاريخ الرواية، وتصريح الراوي لها وكذلك نقف على حال من اختلط من

الرواة آخر عمره لخرفه أو لذهاب بصره أو لغيره والحكم على أحاديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط وبعده.

● **معرفة الناسخ والمنسوخ:**

إن العلم بتاريخ الرواة يعرف به المتقدم والمتأخر من أحاديث رسول الله (ﷺ) فيُعلم أن الخبرين ناسخ والآخر منسوخ عند تعارضهما مع تعذر الجمع بينهما، وبذلك يذهب التعارض ويندفع التناقض عن حديثه (ﷺ).

والنسخ: رفع الشارع حكماً منه متقدماً بحكم منه متأخر، فمنه ما عرف بتصريح رسول الله (ﷺ) كـ" كنتُ نهيتكم عن زيارة القبور ألا فزوروها" و "كنتُ نهيتكم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاثٍ، فكلوا ما بدا لكم"[٧٠]. ومنها ما عُرف بقول الصحابي كـ" كان آخر الأمرين من رسول الله (ﷺ) ترك الوضوء مما مست النار" وكقول أبيّ بن كعب:" كان الماء من الماء رخصة أول الإسلام "ثم أمرَ بالغُسْلِ"[٧١] وشرط أهل الأصول في ذلك أن يخبر بتأخره، فإن قال:" هذا ناسخ لم يثبت به النسخ، لجواز أن يقوله عن اجتهادٍ، ومنها ما عُرف بالتأريخ، كحديث ثوبان عن النبي (ﷺ):" أفطر الحاجم والمحجوم "[٧٢].

ذكر الشافعي (رحمه الله) أنه منسوخ بحديث ابن عباس (رضي الله عنهما) أن النبي (ﷺ) احتجم وهو محرم[٧٣]. فإن في بعض طرق الحديث الأول، أن ذلك كان زمن الفتح سنة ثمان للهجرة، وابن عباس إنما صحبه (ﷺ) في حجة الوداع سنة عشر للهجرة[٧٤].

● **ما يقبل من أحاديث الثقات الذين أدركهم الاختلاط:**

من رواة الحديث الثقات من خلط آخر عمره، لاختلاطه وخرفه، ومنهم مَن خلط لذهاب بصره ولغيره، والحكم فيهم أنه يقبل حديث من أخذ عنهم قبل الاختلاط، ولا يقبل حديث من أخذ عنهم بعد الاختلاط، أو أشكل أمره، فلم يدر هل أخذ عنه قبل الاختلاط أو بعده، ويُعرف ذلك باعتبار الرواة عنهم. وممن اختلط، سعيد بن أياس الجريري حيث أنه اختلط وتغيّر حفظه قبل موته. قال أبو الوليد الباجي المالكي، قال النسائي:" أنكر أيام

الطاعون " وسعيد بن أبي عروبة. قال يحيى بن معين:" خلط سعيد بن أبي عروبة بعد هزيمة إبراهيم بن عبدالله بن حسن سنة اثنتين وأربعين ومائة، ومَن سمع منه بعد ذلك فليس بشيء، ويزيد بن هارون صحيح السماع منه، سمع منه بواسط وهو يريد الكوفة "[٧٥].

وأثبت الناس سماعاً منه عبدة بن سليمان، وممن عرف أنه سمع منه بعد الاختلاط وكيع، والمعافي بن عمران الموصلي. عن ابن عامر الموصلي، أحد الحفاظ أنه قال:" ليست روايتهما عنه بشيء إنما سماعهما بعدما اختلط. عن يحيى بن سعيد أنه قال لوكيع:" تحدث عن سعيد بن أبي عروبة وأنما سمعت منه بعد الاختلاط ؟ " فقال:" رأيتني حدّثتُ عنه إلاّ بحديث مستو ؟! "[٧٦].

وعبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود المسعودي ممن اختلط، وهو أخو أبي العميس عتبة المسعودي. ذكر الحاكم في كتاب (المزكين) للرواة عن يحيى بن معين أنه قال:" مَن سمع من المسعودي في زمان أبي جعفر المنصور فهو صحيح السماع، ومن سمع منه في أيام المهدي فليس سماعه بشيء وذكر حنبل بن إسحاق عن أحمد بن حنبل أنه قال: عاصم هو ابن علي وأبي النضر من المسعودي بعدما اختلط. قال أبو حاتم:" اختلط ببغداد، فمن سمع منه بالكوفة أو البصرة فسماعه جيد. وقد شدد بعضهم في أمره، فرد حديثه كله، لأنه لا يتميز حديثه القديم من حديثه الأخير، قال ذلك ابن حيان وأبو الحسن بن القطان. قال العراقي:" والصحيح خلاف، فمن سمع منه في الصحة: وكيع، وأبو نعيم الفضل، قاله أحمد "[٧٧]. وسفيان بن عيينة اختلط أيضاً، عن محمد بن عبدالله بن عمار الموصلي أنه سمع يحيى بن سعيد القطان قال:" أشهد أن سفيان بن عيينة اختلط سنة سبع وتسعين، فمن سمع منه في هذه السنة وبعدها فسماعه لا شيء، وتوفي بعد ذلك بنحو سنتين سنة تسع وتسعين. قال العراقي:" وذلك وهم، فإن المعروف أنه مات سنة ثمان وتسعين أول رجب "[٧٨].

قال الذهبي:" وما نقل عن يحيى بن سعيد فيه بُعد، لأن ابن سعيد مات في صفر سنة ثمان وتسعين وقت قدوم الحاج، ووقت تحدثهم عن أخبار الحجاز، فمتى تمكن

من أن يسمع اختلاط سفيان ثم يحكم به، والموت قد نزل به ؟! قال:" فلعله بلغه ذلك في أثناء سنة سبعٍ ومَن سمع منه في التغيير: محمد بن عاصم ".

قال الذهبي:" ويغلب على ظني أن سائر الشيوخ الستة سمعوا منه قبل ذلك"(٧٩).

أما عبد الرزاق بن همام الصنعاني، فقد ذكر أحمد بن حنبل أنه عمي في آخر عمره، فكان يُلقَنْ فَيتلّقن، فسماع من سمع من بعدما عمي لاشيء. وممن سمع منه قبل ذلك: أحمد بن حنبل وإسحاق ابن راهويه ويحي بن معين، وعلي بن المديني، ووكيع في آخرين(٨٠).

قال النسائي: " فيه نظر لمن كتب عنه بآخرةٍ، وعلى هذا يُحمَلُ قول عباس بن عبدالعظيم، لما رجع من صنعاء:" والله لقد تجثمت إلى عبدالرزاق، وإنه لكذاب، والواقدي أصدق منه".

"وقد روي عن الطبراني عن إسحاق بن إبراهيم الديري عن عبدالرزاق أحاديث استنكرتها جداً فأحلت أمرها على ذلك، فإن سماع الديري منه متأخر جداً". قال إبراهيم الحربي: "مات عبدالرزاق وللديري ست سنين أو سبع سنين"(٨١).

قال العراقي: "وكأن من احتج به لم يبال بتغيره، لكونه أنما حدّث من كتبه لا من حفظه، والظاهر أن الذين سمع منهم الطبراني في رحلته إلى صنعاء من أصحاب عبدالرزاق – كلهم سمع منهم بعد التغير – هم أربعة: الديري، وإبراهيم بن محمد بن برة الصنعاني، وإبراهيم بن محمد بن عبدالله بن سويد، والحسين بن عبد الأعلى الصنعاني"(٨٢).

الخاتمة

التأريخ بمدلوله اللغوي يعني الإعلام بالوقت، والتعريف به يدلنا على مولد الرواة ووفاتهم وما كانوا عليه من صحة، ورحلة، وحفظ، فهو إذن مصدر للوقوف على أحوالهم وأخبارهم وبما أن موضوعه الإنسان والزمان، لذا كان الاعتناء بمعرفة أحوالهما وما جرى في السنين السالفة أمر ضروري، لتحصل به فائدة الاقتداء بمحاسنهم، واجتناب مزلاتهم.

ومَن عرف تأريخ غيره، فقد أضاف عمراً إلى عمره، لذا توصلنا من خلال بحثنا، إلى جملة أمور بين أهمية علم التأريخ عند أهل الحديث باعتباره:-

(١) مصدراً مهماً من المصادر التي يمكن بها الحكم على صحة الأحاديث والأسانيد التي رُويت بها، حيث أبان عن انقطاعها، واتصالها، وإرسالها.

(٢) والوقوف على تواريخ الرواة وشيوخهم، وطرق تلقيهم عن العلماء، وتحديد ما جرى بينهم من اللقاء والاتصال والسماع، فميّزوا به أوقات ضبطهم من غفلتهم أو اختلاطهم.

(٣) وبمعرفة التأريخ أيضاً يتوصل إلى زيف الوضاعين والكذابين في المكاتيب والحديث، وذلك بتحليل الأحداث والأخبار، وإظهار ما فيها من إشارات تأريخية تدل عليها، إلى غير ذلك من الأمور التي كان الفضل فيها للتأريخ لتمييز الصحيح من السقيم، ولتبدوا واضحة جلية. لهذا كان العلماء يستعينون به على مَن ادعى الكذب، ويظهرون به خلاف ما ادعاه.

نسأل الحق تبارك وتعالى أن نكون قد وفقنا في توضيح بعض هذه الأهمية عند المحدثين، ونسأله أن يعلمنا ما ينفعنا وأن ينفعنا بما علمنا.

والله ولي التوفيق

قائمة المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.
(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التأريخ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، ١٩٧٩م.
(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، د. نور الدين عنتر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
(٤) الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسُنّة النبوية، محمد محمد أبو زهو، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.
(٥) الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العمري، دار المعارف، ١٩٩٠م.
(٦) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، د. عمر أمان أبو بكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
(٧) السُنّة قبل التدوين، تأليف: محمد عجاج الخطيب، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
(٨) السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث، عبدالعزيز بن الصغير الدخان، الطبعة الثانية، صنعاء – اليمن، ٢٠٠١م.
(٩) الكفاية في علم الرواية، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية.
(١٠) المدخل إلى التأريخ، تأليف: نورالدين حاطوم، نبيه عاقل، صلاح مدني، أحمد طربين، مطبعة الهلال، دمشق – سوريا، ١٩٨٢م.
(١١) المعجم الوسيط، أخرج الطبعة: د. إبراهيم أنيس، د. عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، الطبعة الثانية.
(١٢) المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب، من تأليف: د. سالم أحمد محل، من كتاب الأمة، العدد (٦٠)، الطبعة الأولى، قطر، ١٩٩٧م.

(١٣) تأريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة الجانجي، القاهرة – مصر، والمكتبة العربية ببغداد، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣١م.

(١٤) تأريخ العلاّمة ابن خلدون، عبدالرحمن ابن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ١٩٥٦م.

(١٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(١٦) تذكرة الحفاظ، الإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(١٧) تهذيب التهذيب، تصنيف: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، اعتنى به: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(١٨) سنن ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت – لبنان.

(١٩) سنن أبي داود، سليمان ابن الأشعث السجستاني، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٩٨٨.

(٢٠) سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي وبحاشية السندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.

(٢١) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ويليه فتح الباقي على ألفية العراقي للحافظ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الأزهري، تحقيق وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، مطبعة بيروت – لبنان.

(٢٢) صحيح البخاري، محمد ابن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، طبعة جديدة، ٢٠٠٣م.

(٢٣) صحيح مسلم، مسلم بن حجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت – لبنان.
(٢٤) علم التأريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، ترجمة: د. صالح أحمد العلي، مراجعة: محمد توفيق حسين، طبعة بغداد – بيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٣م.
(٢٥) لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(٢٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني، طبعة جديدة مصححة مرقمة الأحاديث ومفهرسة، مؤسسة التأريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
(٢٧) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، الإمام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشرزوري المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ)، دار الحكمة دمشق – الحلبوني، ١٩٧٢م.
(٢٨) مقدمة ابن خلدون، العلاّمة عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.

هوامش البحث

(١) لسان العرب، ابن منظور، مادة (أ. ر. خ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، المجلد الثالث، ص٤.
(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، السخاوي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٩٧٩، ص٦.
(٣) المصدر نفسه، ٧.
(٤) الإعلان بالتوبيخ، ص٧.
(٥) علم التأريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، ترجمة: صالح أحمد العلي، مراجعة: محمد توفيق حسين، مطبعة بغداد – بيويورك / مؤسسة فرانكلين، ١٩٦٣، ص٢٦.

(٦) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، ص٧.

(٧) تأريخ ابن خلدون، العلامة عبدالرحمن ابن خلدون المغربي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، المجلد الأول – القسم الأول، ١٩٥٦، ص١٢.

(٨) علم التأريخ عند المسلمين، ص٧٥٩.

(٩) المصدر نفسه، ص٧٥٩.

(١٠) ينظر: المدخل إلى التأريخ، تأليف: حاطوم لحربين، عقل، مدني، مطبعة الهلال، دمشق، سوريا، ١٩٨٢، ص١٧١.

(١١) تدريب الراوي، السيوطي، تحقيق: أحمد عمر هاشم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص٣٠٤.

(١٢) المدخل إلى التأريخ، ص١٧٢.

(١٣) الحديث النبوي والتأريخ، أحمد جمال العمري، دار المعارف، ١٩٩٠، ص٣٥.

(١٤) سورة البقرة، الآية ٢٨٢.

(١٥) ينظر: الحديث النبوي والتأريخ، أحمد جمال العمري، ص٣٩.

(١٦) ينظر: المدخل إلى التأريخ، ص١٧٣.

(١٧) مصطلح التأريخ، بحث في نقد الأصول وتحري الحقائق التأريخية وإيضاحها وعرضها وفي ما يقابل ذلك في علم الحديث، تأليف: أسد رستم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢، بيروت، لبنان، ص١٠٢.

(١٨) الحديث النبوي والتأريخ، ص٤٠.

(١٩) المنظور الحضاري في التدوين التأريخي عند العرب، سالم أحمد محل، من كتاب الأمة، العدد (٦٠)، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، قطر، ص١١٣.

(٢٠) المدخل إلى التأريخ، ص١٨٨.

(٢١) ينظر: الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسنة النبوية محمد محمد أبو زهو، الطبعة ألأولى، ١٩٥٨، ص٤٦٤.

(٢٢) ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، ص٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص١٠.
(٢٤) ينظر: الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التأريخ، ص١٠.
(٢٥) المصدر نفسه، ص١١.
(٢٦) ينظر: الحديث والمحدثون، ص١٠٨.
(٢٧) المصدر نفسه، ص١٠٩.
(٢٨) مقدمة ابن خلدون، العلاّمة عبدالرحمن بن خلدون، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ٢٠٠٥، ص٦٠٥.
(٢٩) الحديث والمحدثون، ص١١٤.
(٣٠) تأريخ بغداد، الخطيب البغدادي، مطبعة الجانجي، القاهرة، مصر، والمكتبة العربية، بغداد، مطبعة السعادة، بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى (٦/٢)، ١٩٣١، وينظر: تذكرة الحفاظ، الإمام الذهبي، دار أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ص٥٥٥.
(٣١) تأريخ بغداد، (٧/٢).
(٣٢) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، نورالدين عتر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠، ص١١.
(٣٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، ص١٢.
(٣٤) المصدر نفسه، ص١٨.
(٣٥) تدريب الراوي، السيوطي، ص٦٠٤.
(٣٦) الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص٤٦٥.
(٣٧) السنة قبل التدوين، تأليف: محمد عجاج الخطيب، القاهرة، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١، ص٢٣١.
(٣٨) الحديث والمحدثون، ص٤٨٥.
(٣٩) المصدر نفسه، ص٤٨٥.
(٤٠) المصدر نفسه، ص٤٧٣.

(٤١) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص١٠.
(٤٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص١٠؛ وينظر: الحديث والمحدثون، ص٤٨٤.
(٤٣) صحيح مسلم، الإمام أبي الحسين مسلم بن حجاج ألق شيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (٢٦/١).
(٤٤) تدريب الراوي، ص٢٣٤.
(٤٥) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، عمر إيمان أبو بكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، ص٦.
(٤٦) صحيح مسلم، (١٨١٤).
(٤٧) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٧.
(٤٨) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٥٩.
(٤٩) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، أبو عمر وعثمان بن عبدالرحمن ابن الصلاح، دار الحكمة، دمشق، سوريا، (الحلبوني ١٩٧٢)، ص٢٣٧.
(٥٠) تهذيب التهذيب، تصنيف: الحافظ ابن حجر العقلاني، اعتنى به: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١، الجزء الأول، ترجمة الحسن البصري، ص٣٨٩.
(٥١) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٥٩.
(٥٢) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، ص١١٩.
(٥٣) تدريب الراوي، ص١٨٢.
(٥٤) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٢٧.
(٥٥) المصدر السابق، ص١٨٢.
(٥٦) صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، طبعة ٢٠٠٣، كتاب الإيمان، باب: حسن إسلام المرء (٤١)، ص٩٨.

(٥٧) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٢٨؛ وينظر: السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث، عبدالعزيز بن الصغير الدخان، الطبعة الثانية، ٢٠٠١، صنعاء، اليمن، ص٢٠٠.

(٥٨) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني، طبعة جديدة، مؤسسة التاريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩١، (٤١٨/٧ ح ٢٥٩٨١) / سنن ابن ماجة، أبو عبدالله القزويني، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، لبنان، باب: الجهاد (٩٦٨/٢ ح ٢٩٠٢).

(٥٩) سنن ابن ماجة، باب الانتفاع بالعلم والعمل به (٢٦/١).

(٦٠) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٣٢.

(٦١) تدريب الراوي، ص١٧١.

(٦٢) سنن أبي داود، سليمان ابن الأشعث السجستاني، دار الحديث، القاهرة، مصر، ١٩٨٨، (١٩٢/١)؛ وسنن ابن ماجة، (١٢٦١/٢).

(٦٣) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٣١.

(٦٤) شرح الألفية للعراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة، تحقيق وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، طبعة بيروت، لبنان، (٣٠٦/٢).

(٦٥) مقدمة ابن الصلاح، ص٧٨.

(٦٦) الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية، ص٣٥٧.

(٦٧) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٣٥، بتصرف.

(٦٨) سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي وحاشية السندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (٥٠/٥ ح ٢٥٠٩).

(٦٩) السلت: ضرب من الشعير ليس له قشر يشبه الحنطة، المعجم الوسيط، إبراهيم أنيس، عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، الطبعة الثانية، (٤٦٧/١).

(٧٠) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، ص٣٦.

(٧١) سنن ابن ماجة، (٥٠١/١)، باب ما جاء في زيارة القبور.
(٧٢) سنن الترمذي، باب الرخصة في أكل لحوم الأضاحي، (٧٩/٤)، وقال حسن صحيح.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٤٧١.
(٧٤) سنن أبي داود، باب: في الصائم يحتجم، (٣١٨/٢).
(٧٥) صحيح مسلم، باب: جواز الحجامة للمحرم، (٨٦٢/٢).
(٧٦) مقدمة ابن الصلاح، ص١٩٥ وما بعدها.
(٧٧) شرح الألفية للعراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة، تحقيق وتعليق: محمد بن الحسين، طبعة بيروت، لبنان، (٢٦٥/٣).
(٧٨) شرح الألفية للعراقي، (٢٦٥/٣)، وينظر: تدريب الراوي، ص٦٢٤.
(٧٩) شرح الألفية للعراقي، (٢٧٢/٣)، وتدريب الراوي، ص٦٢٦.
(٨٠) تدريب الراوي، ص٦٢٦.
(٨١) شرح الألفية للعراقي، (٢٧٢/٣)، وينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص١٩٧.
(٨٢) مقدمة ابن الصلاح، ص١٩٧.

قائمة المصادر والمراجع

(١) القرآن الكريم.
(٢) الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ التأريخ، شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان، ١٩٧٩م.
(٣) الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين، د. نور الدين عنتر، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.

(٤) الحديث والمحدثون أو عناية الأمة الإسلامية بالسُنّة النبوية، محمد محمد أبو زهو، الطبعة الأولى، ١٩٥٨م.
(٥) الحديث النبوي والتأريخ، د. أحمد جمال العمري، دار المعارف، ١٩٩٠م.
(٦) التأسيس في فن دراسة الأسانيد، د. عمر أمان أبو بكر، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – السعودية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
(٧) السُنّة قبل التدوين، تأليف: محمد عجاج الخطيب، القاهرة – مصر، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
(٨) السعي الحثيث إلى شرح اختصار علوم الحديث، عبدالعزيز بن الصغير الدخان، الطبعة الثانية، صنعاء – اليمن، ٢٠٠١م.
(٩) الكفاية في علم الرواية، الإمام الحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المكتبة العلمية.
(١٠) المدخل إلى التأريخ، تأليف: نورالدين حاطوم، نبيه عاقل، صلاح مدني، أحمد طربين، مطبعة الهلال، دمشق – سوريا، ١٩٨٢م.
(١١) المعجم الوسيط، أخرج الطبعة: د. إبراهيم أنيس، د. عبدالحليم منتصر، عطية الصوالحي، محمد خلف الله أحمد، الطبعة الثانية.
(١٢) المنظور الحضاري في التدوين التاريخي عند العرب، من تأليف: د. سالم أحمد محل، من كتاب الأمة، العدد (٦٠)، الطبعة الأولى، قطر، ١٩٩٧م.
(١٣) تأريخ بغداد، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، مطبعة الجانجي، القاهرة – مصر، والمكتبة العربية ببغداد، مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣١م.
(١٤) تأريخ العلاّمة ابن خلدون، عبدالرحمن ابن خلدون المغربي (ت ٨٠٨هـ)، دار الكتاب اللبناني، بيروت – لبنان، ١٩٥٦م.

(١٥) تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، الإمام الحافظ جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: د. أحمد عمر هاشم، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(١٦) تذكرة الحفاظ، الإمام أبو عبدالله شمس الدين محمد الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(١٧) تهذيب التهذيب، تصنيف: الحافظ أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر شهاب الدين العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، اعتنى به: إبراهيم الزيبق، عادل مرشد، مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
(١٨) سنن ابن ماجة، أبو عبدالله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت – لبنان.
(١٩) سنن أبي داود، سليمان ابن الأشعث السجستاني، دار الحديث، القاهرة – مصر، ١٩٨٨.
(٢٠) سنن النسائي، شرح جلال الدين السيوطي وبحاشية السندي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(٢١) شرح ألفية العراقي المسماة بالتبصرة والتذكرة ويليه فتح الباقي على ألفية العراقي للحافظ الشيخ زكريا بن محمد الأنصاري الأزهري، تحقيق وتعليق: محمد بن الحسين العراقي الحسيني، طبعة بيروت – لبنان.
(٢٢) صحيح البخاري، محمد ابن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، مكتبة الإيمان بالمنصورة، مصر، طبعة جديدة، ٢٠٠٣م.
(٢٣) صحيح مسلم، مسلم بن حجاج النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت – لبنان.
(٢٤) علم التأريخ عند المسلمين، فرانز روزنثال، ترجمة: د. صالح أحمد العلي، مراجعة: محمد توفيق حسين، طبعة بغداد – بيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٣م.

(٢٥) لسان العرب، ابن منظور، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان.
(٢٦) مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبي عبدالله الشيباني، طبعة جديدة مصححة مرقمة الأحاديث ومفهرسة، مؤسسة التأريخ العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.
(٢٧) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث، الإمام المحدث الحافظ أبي عمرو عثمان بن عبدالرحمن الشرزوري المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٢هـ)، دار الحكمة دمشق – الحلبوني، ١٩٧٢م.
(٢٨) مقدمة ابن خلدون، العلاّمة عبدالرحمن بن محمد (ت ٨٠٨هـ)، اعتنى به: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.